من هذه العبارة ان الحديث اذا اختلف في رفعه ووقفه رجح الشيخ جانب الوقف
واورده في كتابه هذا وترك الرفع وهذا خلاف ما عليه المحققون من اهل الحديث
من ان الحديث اذا روى موقوفا وموقوفا او مرسلا او موصولا فالحكم للرفع
والاتصال لان ذلك زيادة ثقة وهي مقبولة عند الجمهور اللهم الا ان يراد اختلف
فيه وترجح الوقف بوجه من وجوه الترجيح بان يكون رواية اكثر او اضبط
او اوثق او غير ذلك ويحتمل ان يكون قوله او اختلف عطفا على لفظ المتصل
فيكون في حيز عدم وحاصل المعنى ان يراد الموقوف حيث فقد المتصل وعدم
المختلف فيه وهذا لا يخفى بعد تامل انتهى ولا يخفى من صنيع المص بحسب تتبعه
انه اراد بالمختلف فيه ان يكون في بعض الكتب متصلا وفي بعضها موقوفا فحينئذ
يشير الى ان الحديث في رواية فلان موقوف وفي رواية غيره متصل ومثل
هذا كثير في كتابه وهو ان ياتي برمز او رمز ثم ياتي برمز ثم ياتي برمز اخر
وفعل هذا لانه في ما عليه المحققون كما سبق فاندفع من اصله الاشكال والله
اعلم بالاحوال على اني متعلق بقوله فجعلت واقدم او اختلف وبقوله رمزت
ذكره مبرك والاخير اقرب يعني اي رمزت مع اني وبنيا على اني لم اجعل هذه
الرموز الا لعالم ربيب اي مربوب اي موقوف عليه عن مرتبة حضيض التقليد الى منارة رفعة التحقيق
والتاييد وبربا بفتح الباء والموحدة فمعجمة على وزن بقر امن قولهم اني
لاربابك عن هذا الامر اي مرفعك عنه على ما في التاج ثم المراد بالتقليد هنا
قبول الحديث ممن ليس له استاد متصل الى النبي صلى الله عليه وسلم في روايته
وانما نقل الحديث من كتب المخرجين من اهل الحديث كالبخاري وغيره وهذا
من غايته تواضع الشيخ ونهاية انصافه والا فهو من اهل التصحيح ومن طبقة
ذوي الترجيح كما يعلم من رتبته من تصحيح المصابيح فاذا حكم بحديث انه صحيح او حسن

عن التقليد ... الى الرفع نسخة عن التقليد ح

اوضعيف

او ضعيف وموضوع فكلامه معتمد عند ارباب الحديث فانه امام في فن علم
الحديث وكذا في تواليف كلام القديم ولتعلم تعرف صحيح الكتب اي يطلب
معرفة صحيح الكتب وهي التي التزم صاحبها انه لا ياتي فيها الا بحديث صحيح عنده
والمسانيد بالنصب عطفا على صحيح وهو الصحيح وفي نسخة بالجر عطفا على الكتب
وفيه ان المسانيد ما التزم صحتها وبجوابه الملا في رموزه هكذا صحتها
وفي نسخة تعرف الصحيح من الكتب والمسانيد وفيه ما سبق من انه لا يفيد
التحقيق ثم اعلم ان المسانيد هي الكتب التي مرتبة على اسانيد الصحابة من غير
ترتيب الابواب خلاف ما اختاره المحققون من رعايتها في الكتب كالبخاري
وسائر اصحاب السنن ومن تبعهم كالبغوي وصاحب المشكوة ولا اي وان لم
يكن عالما محققا او متعلما متحققا وهو دليل الحصر والمعنى اني ما جعلت الرموز
الا لعالم او متعلم حتى يسهل الرجوع لهما الى ما اخذ هما حين الارادة ولا في
الحقيقة اي في تحقيق امر الحديث والعمل به لا احتياج اليها اي الى رموز الكتب
ومعرفتها لعموم الناس لجواز تقليد كل احد من العلماء قال تعالى فسئلوا اهل
الذكر ان كنتم لا تعلمون وقال بعض منا لخان من تبع عالما لقي الله سالما فليعلم
بصيغة المجهول اي فليعلم كل احد اجمالا اني ارجو ان يكون جميع ما فيه اي
في هذا الكتاب صحيحا اي ثابتا لان صحيح في اصطلاح المحدثين هو ما
اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله وسلم عن شذوذ وعلة وكاد بهة
ان جميع احاديث هذا الكتاب ليس بهذه المثابة فالمراد به المعنى اللغوي
الشامل للصحيح والحسن والضعيف ايضا لجواز العمل به في الفضائل بالاتفاق
وقال الامام اي لعموم الناس في حصول الاشتباه بان لا يكون فيه حديث
موضوع فان مثل الشيخ اذا حكم بصحة ما في كتابه ملتزما يطمئن به قلب المقلد

ف

التقليد صحيحة او عاطفة ١٢ منه